

- بداية تطبيق القرار اعتبارًا من أول مايو ٢٠١٩
- يقوم المواطن بسداد المستحقات المالية الحكومية بما فيها الضرائب والرسوم الجمركية فيما يزيد عن ٥٠٠ جنيه بإحدى الوسائل الإلكترونية.
- المبالغ الأقل من ٥٠٠ جنيه يمكن سدادها بوسائل الدفع الأخرى "كاش" أو "نقدى" أو غيره.
- المستحقات التي تزيد عن ١٠ آلاف جنيه سيتم سدادها من خلال فروع البنوك العاملة بالسوق المصرفية المصرية.
- يتم استخدام كروت المرتبات أو كروت الحسابات البنكية أو الكروت مسبقة الدفع أو كروت الائتمان أو عن طريق الانترنت "أونلاين".
- سيتم توفير الكروت مسبقة الدفع مجانًا ولمدة ٦ شهور اعتبارًا من أول مايو ٢٠١٩ من خلال بنوك الأهلي ومصر والقاهرة والزراعى المصرى والتجارى الدولى.
- تم نشر ماكينات نقاط التحصيل "POS" بالجهات الحكومية المختلفة بأكثر من ١٥ ألف ماكينة فى جميع المواقع الحكومية منها الشهر العقارى وإدارات المرور والجامعات والأحياء وربط هذه الماكينات مع مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني بوزارة المالية.
- الدفع الإلكتروني لكل ما يتعلق بإيرادات ومدفوعات الجهات الحكومية يأتى فى إطار التحول لمجتمع رقمى وتحقيق الشمول المالى.

### تيسيرات جديدة للمواطنين فى منظومة "التحصيل الإلكتروني"

سداد المستحقات الحكومية دون حد أقصى.. وبأكثر من بطاقة بنكية

أصدرت وزارة المالية كتابًا دوريًا، يتضمن تيسيرات جديدة تُسهّم فى تعزيز منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني للمستحقات الحكومية والجمركية والضريبية، حيث تم السماح للمواطنين بسداد المستحقات الحكومية بأكثر من بطاقة بنكية، دون حد أقصى لماكينات التحصيل الحكومية.

كان فى بداية تطبيق منظومة التحصيل الإلكتروني قد تم وضع حد أقصى للمبالغ التى يتم خصمها من كروت متلقى الخدمات الحكومية على ماكينات التحصيل بـ ٩٩٩٩ جنيهًا، يتوجه بعدها المواطن إلى البنوك لدفع باقى المستحقات الحكومية، إذا تجاوزت هذا المبلغ، ويعود مرة أخرى إلى الجهة الحكومية لتسليم إيصال السداد بما كان يمثل عبئًا على المواطنين.

من جانبه أعطى عماد عواد، رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية، توجيهاته للجهات الإدارية الحكومية بعدم إصدار أى أوامر توريد بأقل من ٤ آلاف جنيه للمواطنين على البنوك المشاركة بمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني «مدفوعة المواطن»، موضحة أن المبالغ التى تقل عن الأربعة آلاف جنيه يتم سدادها عبر ماكينات التحصيل الحكومية، وذلك فى إطار التنسيق بين وزارة المالية والجهاز المصرفى بما يسهم فى تيسير تقديم الخدمات المالية للمواطنين.

أشار إلى حظر تجزئة المتحصلات الحكومية إلى مبالغ أقل من ٥٠٠ جنيه منعا للتحايل على منظومة "التحصيل الإلكتروني".

شدد على ضرورة التزام الصرافين والمحصلين بإرسال «حواظ التحصيل»، فى نهاية كل يوم يتم فيه إجراء عمليات تحصيل إلكترونى وذلك ضمانًا لاكمال عملية التحصيل على النحو الذى يضمن الحفاظ على حق الدولة .

وأعطى عماد عواد، توجيهاته للمسؤولين الماليين بالجهاز الإدارى للدولة، ووحدات الإدارة المحلية، والهيئات العامة الخدمية، والهيئات الاقتصادية، والأجهزة المستقلة، وغيرها من الجهات الحكومية، والمديرين الماليين بالمحافظات، والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة، ومديرى وكلاء الحسابات بضرورة الالتزام بما جاء فى الكتاب الدورى وتنفيذه بكل دقة.